الآراء النحوية التي لم يرضها ابن إياز (ت٦٨١هـ) في المبني من الأسماء والأفعال في كتابه المحصول في شرح الفصول

أ.م.د.خليل محمد سعيد الهيتي
كلية التربية للبنات- جامعة الأنبار

السيد محمد دحام ممدوح الكبيسي
كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة الأنبار

المستخلص

يهدف البحث إلى الوقف على أقوال النحاة الذين لم يرتضِ ابن إياز أقوالهم في المبني من الأسماء والأفعال ،معضداً رفضه لهذه الأقوال بالدليل والتعليل ، ويهدف أيضاً إلى التحقق من موقف ابن إياز من هذه الأقوال هل كان محقاً فيها أم لا ؟ وهل كان ابن إياز مبتدعاً في آرائه أم متابعاً لغيره ؟ وقد توصل البحث إلى نتائج كان من أبرزها :أنّ ابن إياز وافق في أغلب المسائل التي ارتضاها مذهب البصريين ، ووافق الكوفيين في مسائل قليلة ، وخالف المذهبين في بعض المسائل ، وهذا يعني أنّ ابن إياز لم يتبنَ مذهباً محدداً .

Abstract

This paper aims at studying the sayings of grammarians that are refused by Ibn Eyaz about Almabni of nouns and verbs supporting his refuse with cause and alternative. The paper is also aiming at investigating Ibn Eyaz's attitude of these sayings if he was true or not. He had been heresy in his views or following others. The results of the paper are as follow: Ibn Eyaz agreed on most of the issues that agreed by the school of Basris, agreed with Kufis in few issues, and disagreed with the two schools in some issues. This means that Ibn Eyaz did not adapt a new specific school.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين ،والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى رسل الله و أنبيائه أجمعين وبعد ...

فإنّ هذا البحث يعدُّ لوناً من ألوان المناقشة العلمية بين آراء العلماء ،ودراسة أثر هذه الآراء في إثراء الدرس النحويّ .ولمّا كان كتاب (المحصول في شرح الفصول) لابن إياز البغدادي (ت ٦٨١هـ)أوّل شرح لكتاب (الفصول الخمسون) لابن معط (ت ٦٢٨هـ) آثرت أن يكون موضوع البحث فيه. وبعد قراءتي لهذا الشرح ألفيت ابن إياز يُكثِّر من عدم رضاه على أقوال من سبقه ،مُعَضِّداً رفضه لهذه الأقوال بالدليل والتعليل ،فأردت التحقق من هذه الآراء التي لم يرضها هل كان محقاً فيها أم لا ؟ وهل كان مبتدعاً في آرائه أم متابعاً لغيره ؟ ، ولما كان أسلوب ابن إياز متعدداً في رفضه لأقوال سابقيه، فهو تارةً يرد ،وتارةً يضعف ،وتارةً يعترض ، وأخرى يصحح ،آثرت أنْ يكون عنوان البحث (الآراء النحوية التي لم يرضها ابن إياز

(ت٦٨١هـ) في المبني من الأسماء والأفعال في كتابه المحصول في شرح الفصول) ؛ ليكون البحث شاملاً لكلّ ما ذُكِرَ.

وكان من طبيعة البحث أنْ يتقدمه تمهيد ، تناولت فيه ترجمة موجزةً لحياة ابن معط بوصفه صاحب الفصول ،ولابن إياز بوصفه شارح متن الفصول،ثم التعريف لمفهوم الرضا وعدمه في اللغة والاصطلاح .ثم قسمت البحث على مبحثين : خصصت الأوّل منها للمبني من الأسماء ، وخصصت الثاني للمبني من الأفعال ، ثم ضمنت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها في البحث ، متلوة بثبت للمصادر والمراجع .

التمهيد

أولاً : ابن معطٍ :

هويحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزّواوي المغربي النحوي الفقيه الحنفي ، يُلَقَّبُ بزين الدين ويُكنّى أبا الحسين ،ويُعْرَفُ بابن معطٍ [١] ، وقيل : هو ((يحيى بن معطٍ)) [٢] . ولد سنة (٥٦٤هـ) في المغرب العربي بمدينة بجاية على ساحل البحر الأبيض المتوسط[٣] ، وتلقى بداية علومه فيها على يد أبي موسى الجزولي (ت٦٠٧هـ) ،ثمّ سافر إلى دمشق وسكن فيها زمناً طويلاً .وتأدب فيها على يد ابن عساكر(ت ٦٠٠هـ) ، والتاج الكندي (ت ٦١٣هـ) وكان أحد أئمة عصره في النحو واللغة[٤] ، وكان أديباً وشاعراً[٥] .ثمّ رغّبه الملك الكامل محمد الأيوبي (ت٦٣٥هـ) في الانتقال إلى مصر ،فسافر إليها وعُيِّن مدرساً للنحو والأدب بالجامع العتيق في القاهرة إلى أنْ توفي في سلخ ذي القعدة سنة (٦٢٨هـ) ودُفِنَ بالقرب من تربة الإمام الشافعيﷺ[٦]. له مؤلفات كثيرة في مختلف علوم العربية ،من أهمها : ((البديع في صناعة الشعر، وحواشٍ على أصول ابن السرّاج (ت٣١٦هـ) في النحو ، والدّرة الألفية في علم العربية،وشرح الجمل في النحو للزجاجي(ت٣٣٧هـ) الفصول الخمسون)) [٧].

ثانياً : ابن إياز :

هو أبو محمد ، الحسن بن بدر بن إياز بن عبد الله الإيازيّ البغدادي[٨] النحوي ، المحدث[٩] ، يُلَقَّبُ بجمال الدين . ولم تذكر المصادر والمراجع التي ترجمت له شيئاً عن ولادته ولا عن مكانها ،إلا أنّ المصادر ذكرت أنه نشأ وتعلم في بغداد إلى أنْ تولى مشيخة النحو بالمدرسة المستنصرية ، وقد شهد بفضله وعظيم قدره في اللغة والنحو والأدب ،وعلوم الحديث عدد كبير من العلماء المعاصرين له ،وممن جاء بعده . قال اليماني(ت ٧٤٣هـ) : أنه كان ((ذا خط حسن ، ثقة فيما يكتب ، متصدراً لإقراء العربية بالمستنصرية ببغداد)) [١٠] ، ونُقِلَ عن أبي حيان(ت٧٤٥هـ) أنه وصف ابن إياز بأبي التعاليل[١١] ،وقال ابن مكتوم (ت ٧٤٩هـ) : ((لم أطلع له على غوامض في النحو)) [١٢] ، وقال السيوطي (ت ٩١١هـ) : ((كان أوحد زمانه في

النحو والتصريف))[١٣]،وأقوال العلماء فيه كثيرة اكتفيت بذكر أهمها. تتلمذ ابن إياز على كبار علماء بغداد ،وعلماء الأندلس الذين نزلوا بها ، ومنهم :

١- ابن القُبيَّطي عبد اللطيف بن أبي الفرج محمد الحرانيّ تُوفِيَ سنة[١٤] (٦٤١هـ) .ذكر السيوطي أنّ ابن إياز سمع منه الحديث وأجاز له الشيخ[١٥].

٢- أبو عثمان سعد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله الجذامي الأندلسيّ .توفي سنة[١٦] (٦٤٥هـ)

٣- تاج الدين أبو الفضائل محمد بن الحسين بن عبد الله الأرموي[١٧] .توفي سنة[١٨] (٦٥٣هـ) .

توفي ابن إياز في بغداد ليلة الخميس يوم الثالث عشر من ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمائة[١٩].وله مؤلفات كثيرة في مختلف علوم العربية وهي : آداب الملوك[٢٠] ، والإسعاف في مسائل الخلاف[٢١] ، وشرح التعريف بضروري التصريف ،وهو شرح على ضروري التصريف[٢٢] لابن مالك(ت٦٧٢هـ) ، وقواعد المطارحة[٢٣] ، وكلام في إعراب أبيات مشكلة من شعر المتنبي[٢٤] ، ومآخذ المتبع[٢٥] ، وهو كتاب وضعه ابن إياز تتبع فيه أبا البقاء العكبري(ت٦١٦هـ) في كتابه (المتبع في شرح اللمع) ، والمحصول في شرح الفصول[٢٦] ،وهو موضوع البحث .

ثالثاً : مفهوم الرضا وعدمه :

الرضا لغةً : مقصورٌ ضد السَّخط ،وتثنية الرضا (رِضَوَان)و(رِضَيان) ،وقد رَضِيَ يَرْضَى رِضاً ورِضواناً ورُضواناً ،فهو رَاضٍ من قوم رُضاةٍ ،ورضيتُ الشيء وارتضيتهُ فهو مرضيٌّ[٢٧] .

عدم الرضا لغةً: هو السَّخَط ،والسَّخَط :الكراهية للشيء ،وعدم الرضا به[٢٨].

عدم الرضا اصطلاحاً: وأقصد به اصطلاحاً أي معناه المقصود في هذا البحث تحديداً[٢٩] .

وهو عدم رضا ابن إياز وإنكاره لبعض آراء وأقوال سابقيه في المسائل الخلافية ، والتوجيه ،والعلل ،وما شابهها بألفاظ تدلُّ على عدم الرضا ،وسَيَرِدُ ذلك بالتفصيل في صفحات البحث .

ومن الملاحظ أنّ عبارات ابن إياز التي استعملها في عدم الرضا عن أقوال سابقيه اختلفت بين الشدة واللين،فنراه يقول: (هذا ضعيف ،وفيه نظر،وعندي فيه شيء ، وهذا سهوٌ ، وهو تسامح بين)،وفي بعض الأحيان يكتفي باختيار رأي من الآراء ،ثُمَّ يذكر الأدلة التي تؤيد اختياره كقوله: (وهو الصحيح ،وأرى الصواب، والصواب الأول...).

وعلى الرغم من هذا كُلّه فإنّ هذه العبارات عبارة عن أدوات استعملها ابن إياز للتعبير عن عدم رضاه عن أدلّتهم وأقوالهم ،وعند رفضه لهذه الآراء فإنه لا يتركها معلّقة ،وإنّما كان يوجه هذه الآراء بأنْ يختار أو يُعَلِّلَ أو يورد السبب في عدم رضاه ،وهو بذلك يتبع المنهج العلمي السديد في استدراك ما غفل عنه سابقوه . ومع هذا فإنّ ردوده لا تخلو من الهفوات ، وقد أوضحت ذلك في صفحات البحث .

المبحث الأول
المبني من الأسماء

١- الضمير :

أ- علة بناء الضمير :

تنقسم الضمائر إلى قسمين :متصلة ومنفصلة، وقد أجمع النحاة على أنها مبنية ،وهذا البناء لعلةٍ أخرجتها عن الأصل الذي كانت فيه وهو الإعراب ،وهذه العلة هي مشابهة الحرف[٣٠].

وذكر ابن إياز العلل التي من أجلها بُنِيَ الضمير بقوله وهو مبنيٌ لوجوه[٣١]:

الأول : أنّ وضع الضمير في الأصل هو وضع الحرف ،وذلك نحو : التاء في (ضربتُ) ،والكاف في (ضربكَ) ،فهنا البناء واجب لخروج الاسم عن وضع الأسماء المختصة والتحاقه بوضع الحروف ، ثم حُمِلَ على ذلك في البناء ما هو أكثر من عدته ، نحو: (نحن) ، و(إياك) ؛ لأنّ الجميع من وادٍ واحد .

وهذا الوجه هو ظاهر كلام ابن الخشاب(ت٥٦٧هـ) إذ يقول:((المبني من الأسماء ما تضمن معنى من معاني الحروف أو أشبهها في الحكم)) [٣٢].واستحسن ابن إياز هذا الوجه ؛ لأنّ الضمائر المتصلة هي الأصل في باب الإضمار[٣٣] .

والثاني : مشابهته للحرف ،وذلك في احتياجه في أصل وضعه إلى ما يتبين به من قرينة الكلام ،والخطاب ؛ذلك ((لأنه لا يقوم بنفسه ولا ينطق به مفرداً من غيره ،وإنما يجيء متصلاً باسم أو فعل أو حرف ، فيصير كبعض حروفه)) [٣٤].

وهذا الوجه قاله أبو البركات الأنباري[٣٥] (ت٥٧٧هـ)، وصدر الأفاضل الخوارزمي (ت٦١٧هـ) الذي يقول : ((المضمراتُ مبنيةٌ ، وسبب بنائها مشابهتها الحرف لاحتياجها إلى مذكور يعود إليه أو في حكم المذكور كالحرف في احتياجه إلى غيره...)) [٣٦] .

وتبعهما على ذلك ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) في أحد قوليه[٣٧] ، وابن عصفور[٣٨] (ت٦٦٩هـ)،وابن الناظم[٣٩] (ت٦٨٦هـ).

والثالث : أنه كالجزء من الاسم المظهر ؛إذا كان قولك : (زيدٌ ضربتهُ) ، فإنك أتيت بالهاء ؛لتكون كالجزء من اسمه ،وهي دليل عليه ، إلاّ أنك ذكرت الهاء ولم تذكر الجزء من اسمهِ ،لتكون عامةً في كل اسم تُريدُ إضماره ،وجزء الاسم لا يستحق الإعراب ،ومعنى هذا الوجه : أنّ الهاء كالجزء من الاسم المظهر نحو : (زيد) ،وليست منه ،وهي دليل على أنّ الفعل وقع عليه ، وأنّ الهاء ذُكِرَتْ ،ولم يُذكَر الجزء من الاسم نحو :(الزاي أو الياء أو الدال)؛ ليكون الضمير عاماً في كل الأسماء المراد إضمارها، وهذا الوجه الذي ذكره ابن إياز هو قول ابن يعيش نصاً[٤٠].

ولم يرتضِ ابن إياز هذا التعليل ،واعترض عليه بقوله : ((وأرى فيه نظراً ؛ لأنّ قولهم : (مُ اللهِ) جزء من(ايْمُنُ) ،وهو معرب))[٤١]، واستشهد بمثالٍ سمعه الفرّاء (ت٢٠٧هـ) عن الكسائي (ت١٨٩هـ) إذ قال : ((إنه سمع : (اسقني شربةَ ماً يا هذا) يريد شربة ماءٍ))[٤٢]، بالمد .ووجّه قول ابن يعيش بقوله : ((فإن قيل : هو كجزء الكلمة ،وليس منها ، حصل الفرق))[٤٣].

والرابع : أنه لا حاجة إلى إعرابه ؛ لاختصاص كل نوع من الإعراب بمضمر ، فلو أعْرِبَ لتكلّفَ ما عنه مندوحةٌ ،ونسَبَ هذا الرأي إلى عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) الذي يقول : ((وفي المضمرات أمرٌ آخر ،وهو أنّ صيغها تدلُّ على الإعراب فللمرفوع صيغة غير صيغة المنصوب ، تقول أنتَ ،وهُوَ وهي في المرفوع ، وإياك وإياه وإياهما في المنصوب ... وإذا كان كذلك كان محاولة الإعراب فيها بمنزلة إعراب الحروف في أنه يكون تغْيير لفظٍ لغير معنىً ،فلو قيل : أنتٌ وأنتَ وأنتِ ، لكان كسوفَ وسوفٌ وسوفِ...))[٤٤].

ولم يرتضِ ابن إياز هذا الوجه أيضاً، واعترض عليه بعبارة لطيفة إذ يقول : ((وعندي فيه شيءٌ ؛وذلك لأنّ ضميري المنصوب ،والمجرور المتصلين يشتركان كقولك: (ضربتُكَ)،و(مررتُ بِكَ)،و(ضربتُهُ) ... ، ألا تراه نسي قول النحاة : إنما حُمِلَ مجرور مالا ينصرف على منصوبه ؛لاشتراكهما في الفضلة والضمير))[٤٥].

ووجه قول الجرجاني قائلاً : ((والجيد أنْ تقول : لما استغنى الضمير المرفوع عن الإعراب ؛لاختصاصه ،حُمِلَ عليه الباقي ، أو لأنّ الضمير المجرور لا ينفصل عن عامله ، فعامِلُهُ فارقٌ بينه وبين المنصوب))[٤٦].

ويبدو لي أنّ المرجح في بناء الضمائر : هما العلتان الأولَيان ؛لأنهما أكثر شيوعاً لدى النحاة ، وأنّ التنوع في ألفاظ الضمائر ((من ضمائر رفع ، إلى ضمائر نصب ....، أغناها عن أنْ تكون معربة))[٤٧]، وبذلك يترجح الوجه الرابع أيضاً .

ب- ضمير الفصل بين الاسمية والحرفية :

اختلف النحاة في إعراب هذا الضمير ، الذي يسميه البصريون فصلاً ،ويسميه الكوفيون عماداً[٤٨]، وذكر ابن إياز أنّ هذا الضمير لا محل له من الإعراب عند البصريين ، وأنه عند الكوفيين له موضع من الإعراب ، والمشهور عندهم ؛أنّ حكمه حكم ما قبله[٤٩].

فمذهب البصريين أنّ هذا الضمير بمنزلة الحرف ، فلا محل له من الإعراب ، يقول سيبويه(ت١٨٠هـ) :((وقد زعم ناسٌ أنّ (هو) هاهنا صفةٌ ،فكيف يكون صفةً وليس من الدنيا عربي يجعلها هاهنا صفة للمظهر . ولو كان كذلك لجاز مررتُ بعبد الله هو نفسه ، فـ(هو) هاهنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب ؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم ... فصار (هو) وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغواً ، في أنها لا تغير ما بعدها عن حال قبل أنْ تُذْكَرَ))[٥٠]، وتبعه على ذلك جمهور النحاة[٥١].

وحجتهم في ذلك ؛أنّ هذا الضمير دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر(٥٢)، واشترطوا لوقوعه فصلاً : أنْ يكون واقعاً قبل معرفة ، أو ما أشبهها ، ولم تدخل عليه الألف واللام . نحو : خيرٌ منك ، ومثلُك ، وأفضلُ منك ،وأنْ يكون قبله معرفة أو ما ضارعها(٥٣).

ويجيز سيبويه أنْ يكون هذا الضمير اسماً مبتدأ إذا كان قبله نكرة . نحو: ما أظن أحداً هو خيرٌ منك ، وما أجعلُ رجلاً هو أكرمُ منك(٥٤) وتبعه على رأيه هذا الأخفش (ت٢١٥هـ) في قوله الأول(٥٥) .

وذهب الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) إلى أنّ هذا الضمير اسم ،ولكن لا محل له من الإعراب . يقول سيبويه: ((وكان الخليل: يقول : والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلاً في المعرفة وتصيرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً ؛ لأنّ (هو) بمنزلة أبوهُ ،ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة ليس...)) (٥٦).

وذهب الأخفش في قوله الثاني إلى أنها صلة زائدة للتوكيد ،وشبه زيادتها كزيادة (ما)(٥٧).

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنه اسم وله محل من الإعراب ،ولكنهم اختلفوا في حكمه ،فالكسائي(ت١٨٩هـ) رأى أنّ حكمه حكم ما بعده ، ففي قولك : زيدٌ هو القائمُ، (هو) في موضع رفع ،وفي قولك : كان زيدٌ هو القائمُ ، (هو) في موضع نصب(٥٨). وتبعه على رأيه الخوارزمي(٥٩) (ت٦١٧هـ).

وذكر ابن إياز أنّ المشهور عند الكوفيين أنّ حكم هذا الضمير هو حكم ما قبله(٦٠)، وهو مذهب الفرّاء (ت٢٠٧هـ) إذ قال في قوله تعالى : ﭽ ۈ ۇ ۆ ۆ ۇ   ۇ ۆ ۋ ۋ ۉ ئا ﭼ(٦١) : ((في (الحق) النصب والرفع(٦٢) ؛ إنْ جعلت (هو) اسماً رفعت الحق بهو. وإنْ جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصبت الحق)) (٦٣)، وتابعه على رأيه ثعلب(٦٤) (ت٢٩١هـ)، وحجتهم أنه توكيدٌ لما قبله ، فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيداً(٦٥)، واختاره ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) قائلاً : ((فالصحيح أنها ضمائر وموضعها على حسب ما قبلها توكيداً)) (٦٦).

وهو ما نسبه إليه ابن إياز ؛لأنه جار مجرى التوكيد(٦٧)، ولكن ابن الحاجب في الأمالي النحوية لا يجيز أنْ يكون ضمير الفصل فيه توكيداً(٦٨).

وذكر ابن إياز أنّ النحاة أفسدوا هذا الرأي بوجهين(٦٩):

الأوّل : أنّ اللام تدخل عليه ،ومن كلامهم : (وإنْ كنّا لنحنُ الصالحين) ، ومعلوم أنّ اللام لا تدخل على المؤكِّد(٧٠).

والثاني : أنّ الضمير لا يكون تأكيداً للظاهر(٧١).

ولم يرتضِ ابن إياز قول البصريين ، والكسائي ؛ولكن من دون أنْ يصرح باعتراضه عليهم ،واختار ما ذهب إليه ابن الحاجب ، وهو مذهب الفرّاء ، ووصفه بالصواب قائلاً : ((وأرى الصواب اختيار ابن الحاجب؛ وذلك لأنها أسماء ، فلا تخلو من إعراب ؛ولهذا استعظم الخليل جعلها فصلاً ، ومن هنا حُكِمَ على كاف (ذاك) وشبهه بالحرفية ،وما ذكروه

من الوجهين إنّما يمتنعان من التأكيد المحض ، والتأكيد هنا مشوب بالفصل ،وغير بدع أنْ يتجدد للشيء أحكام عند خروجه عن بابه وانتقاله ،ولا تبعدُ حرفيتها ، فيندفع الإشكال)) [٧٢].

ويبدو لي أنّ الراجح في إعراب هذا الضمير أنه اسم وله محل من الإعراب ؛ وذلك لأنّ النحاة متفقون على اسمية الضمير في نحو : هو زيد ،ولو ذهبنا إلى أنّه حرف في نحو : زيدٌ هو القائمُ، و كان زيدٌ هو القائمُ ، لأصبح الضمير مشتركاً بين الاسمية والحرفية ،أما إذا كان ما بعده منصوباً ،نحو : (كان زيدٌ هو القائمَ) جاز فيه التوكيد أو الفصل .

٢- الاسم الموصول :

- المعرف للاسم الموصول (أل) أم الصلة :

اختلف النحاة في (أل) الداخلة على الاسم الموصول (الذي ، والتي ...)،هل هي داخلة للتعريف ، أم أنها زائدة والاسم الموصول معرفٌ بصلته؟

فمذهب سيبويه(ت١٨٠هـ) أنها دخلت للتعريف ؛ بدليل أنّك إذا سميت به رجلاً حذفت الألف واللام[٧٣] ، فـ((قلت : هذا لذي ،ولتي ،ومررت بلذي ،ولتي ؛ لأنّ الألف واللام كانتا دخلتا للتعريف كما تدخلان على القائم ،وما أشبه ذلك)) [٧٤] ، وهذا ما ذهب إليه الفرّاء[٧٥] (ت٢٠٧هـ)، والأخفش[٧٦] (ت٢١٥هـ) ،وتابعهم على ذلك قسم كبير من النحاة المتقدمين[٧٧] وبعض من المتأخرين[٧٨] ،وذكر الزجاجي (ت٣٣٧هـ) إجماع النحاة على أنها للتعريف قائلاً : ((وقد دخلت الألف واللام للتعريف على ضرب سادس وذلك دخولها على بعض الأسماء ... كدخولها على التي والذي ... وما أشبه ذلك ، فإنّ إجماع النحويين كلّهم على أنّ الألف واللام في أوائل هذه الأسماء للتعريف ولم تعرَ قط منها...))[٧٩] .

وهذا ما ذهب إليه ابن إياز بدليل اعتراضه على المذهب الذي يقول : ((والاسم عند البصري(لذي)،والألف واللام زائدة لازمة،غالباً)) [٨٠] ، فهذا المذهب يرى أنّ الألف واللام ليست للتعريف وإنما هي زائدة ملازمة للاسم الموصول ،وهو مذهب أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) إذ يقول : ((إنّ (الذي) إنما يتعرف بالصلة وليس يتخصص بلام المعرفة)) [٨١] ، وتابعه على رأيه كثير من النحاة المتأخرين[٨٢] ، وذكر ابن إياز أدلتهم على زيادة (أل) من وجهين[٨٣] :

الأوّل : أنّ أكثر الموصولات معارف ، وهي معراة من اللام ، فتعريفها بصلاتها ، وإذا كانت الصلة هي المعَرِّفة ، كانت اللام زائدة ؛ لأنّ الاسم لا يتعرف من جهتين[٨٤] .

والثاني : أنّ لام التعريف لا تلزم ،وهذه لازمة[٨٥] ؛ ((لأنها لو نُزِعَتْ تارةً ، وأُدْخِلَتْ أخرى لأوهم كونها للتعريف ، كما في الرجل ورجل...)) [٨٦] .فهم يرون أنّ المعرف للاسم الموصول هو العهد الذي في الصلة وليست اللام .

ولم يرتضِ ابن إياز أدلة هذا الفريق ،وما احتجوا به ، معترضاً على الوجه الأوّل بقوله : ((وفيه نظر ؛ وذلك أنّ بعضهم ذهب إلى أنّ تعريف العلم ،واسم الإشارة باقٍ في النداء

، فقد اجتمع على مذهبهم تعريفان في الاسم ، وبعضهم يقول: لا يجتمع حرفان معرفان في كلمةٍ واحدة ،ولذا امتنع : (يا الرجل) ، وهذا منتفٍ في (الذي) ؛ لأنّ أحد التعريفين بالحرف ، والآخر بالصلة ، وبعضهم يقول : مُعَرِّفَان مُخْتَلِفَان ؛ ولذا نُكِّرَ (زيدٌ) في النداء ، وبقي هذا على حاله ،واللام توافق الصلة ؛ لأنّ تعريفها تعريف غيبةٍ)) [٨٧] .

واعترض على الوجه الثاني بأنّ فيه نظراً من وجهين[٨٨] :

أحدهما : أنها أيضاً غير لازمةٍ ،وعن ذلك احترزنا بقولنا : (غالباً) ، وقرئ شاذاً[٨٩] : ((صراط لَذِينَ أنعمت عليهم)) [٩٠] ، والآخر : أنّ اللام المُعَرِّفةَ قد تلزم .

ويتضح مما سبق أنّ المذهب الأول يرى أنّ الألف واللام هي المُعَرفةُ للاسم الموصول لفظاً ومعنى وهو مذهب ابن إياز ، والمذهب الثاني يرى أنّ التعريف للاسم الموصول بصلته ، وأنّ الألف واللام ملازمة للاسم الموصل ؛ للتعريف لفظاً فقط ،وهذا ما يترجح لديّ.

٣- أسماء الاستفهام :

أ- هل يدخل عامل الجر على (كمْ) الاستفهامية ؟ :

(كم) من الأسماء المبنية ؛ وذلك لوجود خصائص الأسماء فيها فتكون مبتدأةً ،ومفعولةً ، ويدخل عليها حرف الجر[٩١].

وقد تحدث النحاة عن دخول حرف الجر عليها ، عند استعراضهم القول في تمييزها هل يبقى منصوباً أو يجر، عند دخول حرف الجر عليها، يقول سيبويه(ت١٨٠هـ) : ((وسألته عن قول : على كَمْ جذعٍ بيتكَ مبنيٌ؟ ،فقال : القياس النصب وهو قول عامة الناس . فأمّا الذين جرُّوا فإنهم أرادوا معنى (مِنْ) ،ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان ،وصارت (على) عوضاً منها)) [٩٢] ، وأضاف الزجاجي (ت٣٣٧هـ) قائلاً : ((هي في الاستفهام بمنزلة عدد منون ، ينصب ما بعده على التمييز ، وهي في ذاتها يُحْكَمُ على موضعه بالرفع والنصب والخفض... ولا خلاف في هذا بين النحويين أجمعين)) [٩٣] ، ومعنى ذلك أن (كَمْ) يعمل فيها حرف الجر ؛إذا دخل عليها مع أنها لها الصدارة في الكلام ، هذا ما أجمع عليه النحاة[٩٤] ، ما عدا الجزولي (ت٦٠٧هـ) ،إذ ذكر ابن إياز أنه لا يجيز أنْ يعمل فيها ما قبلها[٩٥] ، وهذه النسبة صرحَ بها الجزولي قائلاً: ((كم الخبرية كالاستفهامية في أنها مبنيةٌ على الوقف ،وأنها لا يعمل فيها لفظُ ما قبلها ...)) [٩٦] ، فالجزولي ينكر دخول عامل الجر على (كَمْ) ،وأنّ موضعها عنده إمَّا مرفوعةً أو منصوبةً ، ولا تكون مجرورة ؛لأنّ لها الصدارة في الكلام.

واعترض ابن إياز على إطلاق الجزولي ، وَوَجْهَهُ قائلاً : ((والصواب أنْ يستثني حرف الجر ،والمضاف ، نحو : (بِكَمْ رَجُلاً مَرَرْتَ؟) ، و(رزقٌ كم رَجُلاً أطلقْتَ؟) ،وإنّما قَصَدَ الرَّافعَ والنَّاصبَ ،وبيان امتناع عملها أنّ الاستفهام له أول الكلام ، ألا ترى أنه لا يجوز : (ضربتُ أزيداً؟)،والخبرية محمولة في ذلك عليها ، أو على (رُبَّ))) [٩٧] ، وعلل الرضي(ت٦٨٦هـ) جواز تقديم حرف الجر أو المضاف عليهما مع أن لهما الصدارة في الكلام بقوله:((لأنّ تأخير الجار عن مجرورة ممتنع، لضعف عمله ،فجُوِّزَ تقديم الجار عليهما ...)) [٩٨] .

ب- زيادة (مَنْ) :

لِـ (مَنْ) أربعة أوجه[٩٩] :

١- موصولة بمعنى (الذي) ، نحو : جاءني مَنْ عندك .

٢- استفهامية ، نحو :مَنْ عندك؟ .

٣- شرطية، نحو :مَنْ يشكرني أشكره.

٤- نكرة موصوفة ، نحو : مررت بِمَنْ مُعْجبٍ لك ، والتقدير :بشيءٍ معجب لك .

وزاد الكوفيون وجهاً آخر ، وهو أنْ تكون (مَنْ) زائدة[١٠٠] ، ونسبه قومٌ إلى الكسائي(ت١٨٩هـ) فقط[١٠١] .

وذكر ابن إياز أنّ أهل الكوفة أجازوا زيادة (مَنْ) متمسكين[١٠٢] بقول عنترة بن شداد :

يَا شَاةَ مَنْ قَنصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَليَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تحْرُمِ[١٠٣]

وبقول الآخر :

آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ المَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ القَبَائِلُ والأَثْرُونَ مَنْ عَدَدَا[١٠٤]

وذكر أيضاً مذهب البصريين بقوله : ((وأهل البصرة مَنَعُوا من ذلك)) [١٠٥] .

ونسبه أبو حيان[١٠٦] (ت٧٤٥هـ)،وابن عقيل[١٠٧] (ت٧٦٩هـ) إلى البصريين والفرّاء(ت٢٠٧هـ) من الكوفيين . فالكوفيون ماعدا الفرّاء يرون أن (مَنْ) زائدة للتوكيد ؛ لأنهم يجيزون الزيادة في الأسماء[١٠٨] ، وتبعهم من البصريين السيرافي (ت٣٦٨هـ) في أحد قوليه ،قائلاً : ((وأمَّا البيت الثاني فإنّ رواية أكثر الناس (يا شاة ما قنصٍ...) فإنْ كانت الرواية صحيحة في (مَنْ) فهي لعمري زائدة...)) [١٠٩]. أمَّا البصريون فلا يجيزون زيادة الأسماء ،وعلّلَ ابن إياز منع زيادة (مَنْ) عند البصريين بتعليلين[١١٠] :

الأوَّل : أنّ (مَنْ) سؤال عن العاقل ، و(ما) سؤال عن غير العاقل ،ولا يُوجَدُ شبهة في تفضيل العاقل على غيره ،ولهذا خُصَّ بالجمع السالم ، فلما كان الأمر كذلك احترم النحاة ما هو سؤال عنهم ،فلم يزيدوه احتراماً له .

والآخر : أن (مَنْ) لم تأتِ حرفاً ، بل هي اسم في كل أقسامها ، بخلاف (ما) فإنّ أحد قسميها الحرفية ،وليس من أبواب الاسم الزيادة. ويبدو لي أنّ وصفه (ما) لغير العاقل مطلقاً فيه نظر ؛ لأنها وردت في القرآن الكريم مع العاقل في مواضع كثيرة نحو قوله ﷻ وَٱتَّقُواْ كُلَّ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ وَإِن تَكْفُرُواْ ٱلسَّمَٰوَٰتِ تَمِيلُواْ فَلَا إِعْرَاضَ بَيْنَهُمَا

ولم يرتضِ ابن إياز رأيَ الكوفيين بزيادة (مَنْ) ، وأجاب عن استدلالهم بقول البطليوسي[١١٢] (ت٥٢١هـ)، فقال : ((وأمَّا بيت عنترة فإنّ الرواية : (يا شاة ما قنصٍ)،كذا قال

البطليوسي في كتاب إصلاح الخلل ،وإنْ ثبت صحَّةُ الرِّوَايَةِ بـ(مَنْ) فهي نكرة موصوفة على حذف موصوف ، أي : يا شاة رَجُلٍ قنصٍ ،و(قنصٌ) :صفة الرَّجُلِ ، وإمَّا على حذف مضافٍ ،والمعنى : يا شاة رجلٍ ذي قَنصٍ ،وإمَّا على تقدير وقوعه موقع اسم الفاعل ، والمعنى ، أي : يا شاة رَجُلٍ قانصٍ ، وإمَّا على المبالغة ،وهي كثيرةٌ .وأمَّا البيت الآخر فتقديره : و الأثرون من يُعَدُّ عَدَدَا ، وهذا واضح)) [١١٣] .

فالفعل في البيت الثاني محذوف ،واكتفى بالمصدر منه ، فمن نكرة موصوفة بالجملة المحذوفة[١١٤] .

وأضاف ابن هشام (ت٧٦١هـ) تعليقاً على البيت الثاني : أنّ عدداً : إمَّا أنْ يكون صفة لـ(من) باعتبار أنه اسم وُضِعَ موضع المصدر ،وهو العَدُّ ،والتقدير : و الأثرون قوماً ذوي عَدّ ، أو أنْ يكون (عدداً) مع الجملة المحذوفة صفة لمن ، فالتقدير : و الأثرون انساناً يُعدُّ ، أو أنْ تكون (مَنْ) بدلاً من الأثرون[١١٥] .

ويترجح لديّ ما ذهب إليه البصريون في كون (مَنْ) اسم ،وقد بُنِيَتْ لأنها أشبهتِ الحرف ، والأسماء لا تزاد ،وأنّ ((الزيادة إنما هي للحروف ، و(مَنْ) لا تكون حرفاً ، فبطل مذهب الزيادة)) [١١٦] .

٤- أسماء الأفعال :

- علّة بناء صيغة (فَعالِ) على الكسر :

من أقسام صيغة (فَعالِ) أنْ تكون اسم فعل أمر، نحو : (نزالِ،وتراكِ)، وهو أصلٌ في البناء ،وباقي صيغ (فعالِ) محمولة عليه[١١٧] ،ويرى سيبويه (ت١٨٠هـ) أنها معدولة عن (افعَلْ) وحُرِكَ آخرُه ؛لأنه لا يكون بعد الألف ساكن ، وكانت الحركة كسرة ؛لأنّ الكسرة مما يؤنث به ، نحو :إنكِ ذاهبةٌ[١١٨] .

وقال ابن إياز: ((لـ(فَعالِ) أربعة أقسام ، أحدها أنْ تكون اسم فعلٍ...وبُنِيَتْ على حركةٍ ؛لالتقاء الساكنين ،وكانت كسرةً على ما هو الأصلُ في ذلك،وأيضاً فالفعل إذا لقيه ساكن كُسر،كقولك:(اتركِ القوم)،و(احذرِ النومَ) ، فأجْرِيَتْ مجراهُ ،وأيضاً فإنها مؤنثة والكسرة مما يؤنث بها، نحو:(ضربتِ يا هندُ)) [١١٩] .

واعتل بهذه العلة السيرافي[١٢٠] (ت٣٦٨هـ)، وأبو علي الفارسي[١٢١] (ت٣٧٧هـ)، وعبد القاهر الجرجاني[١٢٢] (ت٤٧١هـ)، وأبو البركات الأنباري[١٢٣] (ت٥٧٧هـ)، وابن عصفور[١٢٤] (ت٦٦٩هـ) ، وأبو الفداء[١٢٥] (ت٧٣٢هـ).

وهذا يعني أنّ صيغة (فَعالِ) بُنِيَتْ لوقوعها موقع فعل الأمر ،وحُرِكَتْ بالكسر ؛لالتقاء الساكنين ، ولأنّ الكسر دليلٌ على التأنيث .

وذهب ابن جني(ت٣٩٢هـ) مذهباً آخر في بناء صيغة(فَعالِ) على الكسر فهو يرى أنها بنيت ؛ لتضمنها معنى لام الأمر ،إذ يقول : ((إنّ البناء الذي سرى في باب : صه ومه...، ونحو

ذلك من باب : نزالِ ودَراكِ...، إنما أتاها من قبل تضمن هذه الأسماء معنى لام الأمر...)) [١٢٦] ، وتبعه على رأيه ابن يعيش[١٢٧] (ت٦٤٣هـ).

وقال أبو بكر ابن الأنباري (ت٣٢٨هـ) من الكوفيين عن صيغة (فَعالِ) المعدولة عن الأمر ،وذلك عند حديثه عن لفظة (كَسابِ). أنها : ((إنما ألزِمَتْ الكسر لأنَّ معناها الأمرُ (اكسبْ) ، فكان حكمها التسكين ،فكُسِرَتْ لأنَّ المجزوم إذا حُرِّكَ حُرِّكَ إلى الخفض)) [١٢٨].

ومعنى هذا أنَّ البصريين والكوفيين متفقون على هذه المسألة ،وقد نقل الإجماع السلسيلي (ت٧٧٠هـ) عن ابن مالك(ت٦٧٢هـ) قائلاً :((واتفقوا على كسر فَعَالِ أمراً أو مصدراً أو حالاً)) [١٢٩]، وكذا ذكره السيوطي[١٣٠] (ت٩١١هـ).

ونسب ابن إياز إلى المراغي(ت٦٦٠هـ) تعليله بناء صيغة(فَعالِ) على الكسر بقوله:((وقال المراغي: ولأنَّ تحريكها بالضَّمِّ ،والفتح يوهم أنها معربة)) [١٣١]. ولم يرتضِ ابن إياز قول المراغي ،واعترض عليه مستدلاً بقول الجزولي (ت٦٠٧هـ) أنَّ الكسرة في صيغة (فَعالِ) لا توهمُ الإعراب[١٣٢] ، إذ يقول ابن إياز : ((هذا سهوٌ منه ؛ لأنَّ هذا هو أحد ما ذكر في (بَعْلَبَكَّ) ،والصوابُ أنه حُرِكَ بالكسر ؛ لكون الكسر أصلاً في التقاءِ الساكنين ،ألا ترى إلى قول الجزولي:لأنها حركة لا توهم الإعراب ،وهو ذكر ذاك ،وجعل علته وجهاً آخر)) [١٣٣].

ويبدو لي أنَّ هناك سبباً آخر في بناء هذه الأسماء ؛وهو ((أنها قاصرةٌ عمَّا للأفعال من التصرف في نفسها ،وفي عملها ؛ولذا لا تعمل فيما قُدِمَ عليها ...)) [١٣٤] فبعدم التصرف فيها أشبهت الأفعال الجامدة فبُنِيَتْ ،وكانت حركتها الكسرة ؛لأنها مؤنثة.

٥- الظرف:

- بناء (يوم) عند إضافته إلى غير متمكن:

ذكر ابن إياز الخلاف بين القُرّاء في قوله:ﷻ ﭼ ﭙ ﭚ ﭛ ﭼ[١٣٥]،ووجَّه القراءات الواردة في (يوم) ،فقال: إذا كانت القراءة[١٣٦] بفتح ميم (يومَ) فهي مبنية ، لإضافتها للمبني وهو(إذْ)،ومن قرأها بكسر الميم ،أعربها على الأصل[١٣٧] ، واستشهد بالبيت الشعري الذي استشهد به ابن معطٍ[١٣٨] (ت٦٢٨هـ) :

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبا   وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيبُ وازِعُ[١٣٩]

وعلّق على البيت واصفاً (حين) أنها مبنيةٌ على الفتح؛لإضافته إلى الفعل الماضي (عاتب) ،ولكن بعضهم يجرُّهُ ،ولا يعتدُّ بالإضافة[١٤٠] ، ومثله أيضاً قول امرئ القيس :

ويومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيزَةٍ   فَقَالتْ لكَ الوَيلاتُ إنكَ مُرْجِلي[١٤١]

أمَّا موقف النحاة من هذه المسألة ، فقد اتفقوا على جواز الإعراب والبناء ، إذا أضيف الاسم إلى غير متمكن[١٤٢] ، وذكر ابن السراج (ت٣١٦هـ) اتفاقهم ،قائلاً : ((قال

سيبويه والنحويون: ... تقول في (يومئذٍ) من البناء والإعراب فتعربه كما كان قبل الإضافة وتبنيه لما أضافه إليه من أجل أنّه غير متمكن...)) [١٤٣]،ونقل الاتفاق أيضاً الرضي [١٤٤] (ت٦٨٦هـ).

وذهب ابن معط مذهباً مخالفاً للنحاة ،فهو يرى أنّ إضافة الاسم إلى غير متمكن واجبةُ البناء ؛إذ يقول : ((في العلل الموجبة بناء الاسم وهي : إمَّا شَبَهُه بالحرف ، كالمضمرات والإشارات ... أو إضافته إلى غير متمكن ، كيومَئذٍ ،وحِينَئِذٍ وقول النابغة الذبياني على حينَ عاتبْتُ...)) [١٤٥] . وهذا ما نسبه إليه ابن إياز [١٤٦]، ولكنه لم يرتضِ هذا القول ،ووصفه بالمتسامح إذ يقول : ((وهذا الوجه أيضاً ليس بموجب البناء ،بل هو مُجوِّزٌ له ، والمصنف قد ذكره في مَعْرَضِ الوجوب ،وهو تسامح بين)) [١٤٧]. ومعنى هذا أنّ ابن معط خالف إجماع النحويين في جواز الإعراب والبناء.

ومن اللافت للنظر ، أنّ ابن إياز نسب إلى البصريين جواز إعراب أو بناء الظرف المضاف إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بمضارع ،وإنْ كان المشهور عندهم الإعراب[١٤٨]، ولكنني وجدت أنّ البصريين لا يجيزون بناء الظرف إذا أضيف إلى فعل مضارع ، في نحو قوله ﷻ: كُلٌّ فَعِندَ ٱللَّهِ ثَوَابُ ٱلدُّنيَا وَٱلآخِرَةِ وَكَانَ ٱللَّهُ تَعِيلُوا [١٤٩]، و(هذا يوم آتيكَ) ؛لأنهما فعلان مضارعان ، فالإضافة لا تزيل الإعراب عن الظرف، فإنْ كان بعد الظرف فعلٌ ماضٍ كان جيداً ؛لأنها إضافة إلى غير متمكن وإلى غير ما ضارع المتمكن[١٥٠]. وهذا قول أكثر النحاة البصريين[١٥١] .

المبحث الثاني
المبني من الأفعال

٢- الفعل الماضي :

- علّة اختيار الفتح علامة لبناء الفعل الماضي:

الأصلُ في الأفعال البناء ،والأصل في البناء السكون ،وفعل الأمر جاء على الأصل فبُنِيَ على السكون ،وخالف الماضي الأصل فبُنِيَ على حركة ،ولم يبنَ على السكون[١٥٢] ،وبَيَّنَ ابن إياز علّة ذلك قائلاً: ((إنما بُنِيَ الفعل الماضي على حركة لمشابَهَتِهِ الفِعلَ المضارع للأسماء، وهو الذي أوله إحدى الزّوائد الأربع ،ووجه المشابهة بينهما وقوعه موقعه في الشرط الذي هو للمضارع بحقّ الأصل ،فلما كان الأمر كذلك فُضِّلَ على فعل الأمر الذي لم يضارعْهُ بالبناء على الحركة ؛إذ المتحركُ أقوى من الساكن)) [١٥٣]، ووضح ذلك في كتابه قواعد المطارحة قائلاً:((والبناء في الأفعال أصيل وهو فيها على ضربين: الأوّل : السكون ....، والثاني: الفتح ،وهو في الفعل الماضي المجرد من تاء الضّمير و واوٍ ،وحُرِّكَ؛ لأنه ضارع الأسماء مضارعة ناقصةً والأفعال . فالأوّل حيث وقع صفةً كقولك : مررتُ برجلٍ أكرمَ زيداً ، أي مُكرمٍ زيداً . والثاني حيث وقع موقعه في الشرط كقولك : إنْ قامَ زيدٌ تبعهُ أخوهُ)) [١٥٤]،

فالملاحظ على كلامه أنه يجعل علّة تحريك الفعل الماضي بالفتح كونه ضارع الأسماء،والفعل المضارع . وعند تتبع هذه العلة نجد أنّ سيبويه(ت١٨٠هـ) وجمهور النحاة[١٥٥]، سبقوا ابن إياز إلى هذا التعليل . وبَيَّنَ ابن إياز سبب تخصيص الفتح للفعل الماضي بعدة أقوال[١٥٦]:

القول الأوّل: التنبيه على شبهِهِ بالمعرب ، وتفضيله على فعل الأمر ،وهذا يحصل بالفتحة التي هي ((أقرب الحركات إلى السكون)) [١٥٧].

القول الثاني: أنّ في الفعل الماضي ما هو على وزن (فَعُلَ) نحو : (ظَرُف) ،وفيها ما هو على وزن (فَعِلَ) نحو: (عَلِمَ) ،فلو بُنِيَ على الضم لتوالت ضمتان ، ولو بُنِيَ على الكسر لتوالت كسرتان ،وكلاهما مستثقل ،فعُدِلَ إلى الفتحة .

القول الثالث : لم يُبْنَ على الضم ؛لأنّ بعضهم يحذف الضمير (الواو) ،ويُبْقِي الضمة دليلاً عليها ،وبذلك يقع اللبس بين فعل الواحد والجماعة ، كقول الشاعر :

لَوْ أنْ قَوْمِي حِيْنَ أدْعُوهُم حَمَلْ
عَلَى الجِبَالِ الصُّمِّ لا رْفَضَّ الجَبَلْ[١٥٨]

والشاهد فيه : حذف الواو من الفعل (حَمَلُوا) ،فصار (حَمَلُ) ثم وقف عليه فحذفت الضمة وَوُقِفَ عليه بالسكون.

ولم يُكْسَرْ؛لأنّ الكسرة أخت الضمة ،فلما مُنِعَ الضمَّةَ مُنِعَ الكسرةَ،فتعيّنت الفتحةُ.

ونسب ابن إياز إلى الفرّاء (ت٢٠٧هـ) القول بأنّ الفعل الماضي نحو: (ضَرَبَ) بُنِيَ على الفتح حملاً على (ضَرَبَا) [١٥٩] ،وهذه الألف توجب فتح ما قبلها[١٦٠].

وتبعه على هذه العلة السيرافي (ت٣٦٨ هـ) في قوله الرابع ،إذ قال:((إنّ الفعل الماضي قد يُثنّى ضمير فاعله بالألف ،والألف توجب فتح ما قبلها ،فلما كان أقرب الحركات التي يلحق الماضي الفتحة باجتلاب ألف التثنية لها ،وقد وجب تحريك آخره حُرِكَ بأقرب الحركات إليه)) [١٦١].

ونسب ابن إياز إلى ابن الدهان(ت٥٦٩هـ) القول بأنّ الفعل الماضي نحو: (ضَرَبَ) فتح حملاً على (ضَرَبَتْ) [١٦٢].

ولكن ابن إياز لم يرتضِ قول الفرّاء ،وابن الدهان ،ووصفه بالضعيف ،قائلاً : ((وأرى أنه ضعيف كضعف قول الفرّاء ؛لأنه حمل الأصل على الفرع ،ألا ترى أنّ المؤنث فرع على المذكر ،كما أنّ المثنى والمجموع فرعان على المفرد ،وهذا أقوى في الفرعية من ذلك ،ألا ترى أنّ عبد القاهر ذهب إلى جواز تأنيث الفعل[١٦٣] ،ولم يذهب أحدٌ إلى جواز تثنيته وجمعه ،وهذا واضح)) [١٦٤]. واعترض الباقولي(ت٥٤٣هـ) على الفرّاء بقوله : ((وقد حمل الفرّاء في هذا ، الإسناد إلى المفرد على الإسناد إلى المثنى والأصل لا يُحْمَلُ على الفرع إلا بدليل قاطع)) [١٦٥]، واعترض عليهما ابن القواس(ت٦٩٦هـ) بالقول نفسه[١٦٦]. ووصف الدكتور

مهدي المخزومي مقالة البصريين ببناء الفعل الماضي وفعل الأمر بأنها ((مبنية على أساس من فهم واعٍ لطبيعة الفعل)) (١٦٧).

ومن الجدير بالذكر أنّ لعبد القاهر الجرجاني(ت٤٧٦هـ) رأياً آخر في تاء التأنيث اللاحقة للفعل ،إذ يقول : ((كما أنّ التاء في قولك : قالتْ هِندٌ ، يدلُّ على التأنيث في الفاعل...)) (١٦٨) . فهو يرى أنها علامة لتأنيث الفاعل .

ويبدو لي أنّ تعليل البصريين وابن إياز في اختيار الفتح علامة لبناء الفعل الماضي هو الراجح .

٢- فعل الأمر :

- بناء فعل الأمر على الضم والكسر :

الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ،والبناء أصلٌ في الأفعال فرع في الأسماء ، وهذا مذهب البصريين .أمّا الكوفيون فيرون أنّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال(١٦٩) . وعلى هذا يكون فعل الأمر عند البصريين مبني ،وأصل بنائه على السكون إذا كان مجرداً(١٧٠) ، أمّا عند الكوفيين فهو معربٌ مجزوم(١٧١).

يقول سيبويه (ت١٨٠هـ) :((والوقف قولهم : اضربْ في الأمر ،لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة ،فبعُدَتْ من المضارعة بُعدَ (كمْ، وإذْ) من المتمكنة . وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه افعَلْ)) (١٧٢) .

فمعنى كلام سيبويه أنّ فعل الأمر لم يضارع الاسم ،ولم يضارع ما ضارع الاسم فبُنِيَ على السكون وهي حركة البناء الأصلية . وإلى هذا ذهب جمهور النحاة البصريين ومتابعيهم(١٧٣) ، ولم يذكر أحدٌ من النحاة أنه مبني على الضم أو الكسر ، وهذا ما صرح به ابن جني(ت٣٩٢هـ) في باب الإعراب والبناء ،قائلاً :((والبناء أربعة أضرب : ضم ،وفتح ، وكسر،ووقف...،ولا ضم في الفعل...،والكسر يكون في الاسم...،ولا كسر في الفعل))(١٧٤) .

وقال ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ): ((ولا كَسْرَ ولا ضمَّ في الفعل بناءً ، إلا قولهم: مُدَّ ، وشُدَّ ،فيضم إتباعاً ،ويكسر لالتقاء الساكنين ،ويفتح تخفيفاً)) (١٧٥) .

ومعنى كلامه أنّ لام الكلمة تضمُّ إتباعاً لحركة فاء الكلمة ، فتصبح الأفعال السابقة : (مُدُّ،وشُدُّ) ، ويكسر لالتقاء الساكنين ؛لأنّ الفعل إذا لقيه ساكن كُسِرَ آخره . نحو: (مُدِّ الثوب) ، فحركة الضمِّ ،والكَسْرِ هنا حركة عارضة ،وليست حركة بناء.

وعلّق ابن إياز على كلام ابن معطٍ قائلاً : ((أقول:المبني من الأفعال ، أمّا الماضي فقد تقدم أنّ بناءه على الفتح ،وأمّا الأمر فهو مبني على السكون ،فلم يبقَ فيها ما يُبْنى على كسرٍ ،ولا على ضمٍّ ،كذا قيل ،وفيه نظرٌ ؛ لأنّ قولك : (قُومُوا) ،و(قُومِي) ، الفعلان مبنيان على الكسر والضم ...)) (١٧٦) . فابن إياز في كلامه يعترض على النحاة بأنه يُوجَدُ بناء في الأفعال على الضم والكسر ،ذاكراً لذلك أمثلة تؤيد اعتراضه ،ولكن قوله هذا فيه نظر؛لأنّ استدلاله بالفعلين (قُومُوا،وقُومِي) غير دقيق . فأصل هذين الفعلين (يقومُونَ ،وتقومِينَ)

والفعلان مضارعان مرفوعان بثبوت النون ؛لأنهما من الأفعال الخمسة ،وإذا دخل عليهما عامل الجزم تصبح الصورة (لم يقومُوا ،ولم تقومِي) فعلامة جزمهما حذف النون ،وعند صياغة فعل الأمر منهما تبقى النون محذوفة ،ويُبْنى على حذف النون ؛ لأنّ فعل الأمر يُبْنى على ما يجزم به مضارعه ،يقول ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) : ((وهذا حدّ لصيغة الأمر ....، فإنه لا يبقى على ما كان في المضارع مطلقاً ،بل على ما كان في المضارع حال جزمه صحيحهِ ومعتلهِ ومذكّرهِ ومؤنثهِ ومثناهِ ومجموعهِ)) (١٧٧) .

وأمّا حركتي (الضم ،والكسر) التي عدّهما حركتي بناء ،فهما لمجانسة ضميري الفاعل (الواو ،والياء) وليستا للبناء .

وأضاف ابن إياز مستدلاً بأمثلة على كلامه ((وكذلك : (إنّ القومَ ليضربُنَّ)، الفعل مبني على الضمِّ ،و(إنّكِ يا هندُ لتضربِنَّ) ، الفعل مبنيٌّ على الكسر ، وإلى هذا ذهب الربعيُّ(١٧٨)، وردَّ عليه بأن الضَّمَّةَ والكَسْرَةَ عارضتان ،فلم يعتدَّ بهما)) (١٧٩)، واستدلاله بهذين الفعلين أيضاً فيه نظر ؛لأنّ الفعلين المضارعين أصلهما (يَضْرِبُونَ نَّ ، وتضرِبِينَ نَّ) ،وهما معربان وليسا مبنيّين ؛لوجود الفاصل (الفاعل) بين الفعل ونون التوكيد الثقيلة وهو الضمير (الواو ،والياء) في الفعلين .يقول ابن مالك (ت٦٧٢هـ):

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا ... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً :إنْ عَرِيَا
مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ،وَمِنْ ... نُونِ إِنَاثٍ :كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ(١٨٠)

ثم حُذِفَت نون الصيغة ؛لتوالي الأمثال ،وحُذِفَ ضمير الفاعل المتصل ؛ لالتقاء الساكنين فأصبحت الصورة (يضربُنَّ ،وتضربِنَّ) وحركة (الضم ،والكسر) لمجانسة الضمائر ، وليستا للبناء . فالراجح في هذه المسألة مذهب الجمهور،ولا حجة لابن إياز،لعدم صحة أمثلته.

الخاتمة

١. أماط البحث اللثام عن مفهوم الرضا وعدمه لغة ،وبيَّن معناهما في الاصطلاح،وحصر بعض الألفاظ التي اعتمدها ابن إياز في إبداء عدم رضاه عن رأيٍ من الآراء أو قولٍ من الأقوال، وكشف عن منهجه في ذلك.
٢. كشف البحث أنّ ابن إياز وافق في أغلب المسائل التي ارتضاها مذهب البصريين ووافق الفراء من الكوفيين في مسائلة ضمير الفصل بين الاسمية والحرفية ،وخالف المذهبين في بعض المسائل كما في مسألة بناء فعل الأمر على الضمِّ والكسر ، وهذا يعني أنّ ابن إياز لم يتبنّ مذهباً محدداً .

٣. كان ابن إياز يبيّن الأوجه والأسباب في عدم قبوله الرأي ، فضلاً عن موافقته للرأي الذي ارتضاه ، وترجيحه في أغلب الأحيان .
٤. سار ابن إياز على مذهب سيبويه ،فكان يردُّ على من خالف مذهب سيبويه ، وإن كان بصرياً كأبي علي الفارسي في مسألة المعرف للاسم الموصول (أل) أم الصلة .
٥. اعتنى ابن إياز بالآراء والتوجيهات النحوية التي توافق المعنى البعيد عن التكلف والتأويل النحوي فكان يميل في أغلب آرائه إلى عدم التكلف، ويوجه المسائل بعيداً عن التأويل.

هوامش البحث :

١. ينظر : معجم الأدباء : ٢٨٣١/٦ ،ووفيات الأعيان :١٩٧/٦ ، وبغية الوعاة :٣٤٤/٢
٢. بغية الوعاة :٣٤٤/٢ .
٣. ينظر : تاريخ الإسلام :٣٣٢/٤٥ .
٤. ينظر : وفيات الأعيان : ١٩٧/٦ ، وبغية الوعاة :٣٤٤/٢ .
٥. ينظر: معجم الأدباء :٢٨٣١/٦ .
٦. ينظر : وفيات الأعيان :١٩٧/٦ ،وبغية الوعاة :٣٤٤/٢ ،والأعلام :١٥٥/٨ .
٧. معجم الأدباء : ٢٨٣١/٦ ، وينظر :بغية الوعاة :٣٤٤/٢ ، والأعلام :٨/ ١٥٥ .
٨. ينظر : إشارة التعيين :١٠٣ ، والوافي بالوفيات:٢٥٩/٩ ،وبغية الوعاة :٥٣٢/١ .
٩. ينظر : نهج الحق وكشف الصدق :١١ مقدمة المحقق .
١٠. إشارة التعيين :١٠٣ ،وينظر : البلغة :١٢٢ .
١١. ينظر : بغية الوعاة :٥٣٢/١ .
١٢. المصدر نفسه .
١٣. المصدر نفسه .
١٤. ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء :٣٣١/١٦ -٣٣٢ ،والوافي بالوفيات : ٧٢/١٩
١٥. ينظر : بغية الوعاة :١/ ٥٣٢.
١٦. ينظر ترجمته في : كشف الظنون :١٨٠٠/٢ .
١٧. ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء :٤٧١/١٦ ،وهدية العارفين :١٢٦/٢.
١٨. ينظر : الوافي بالوفيات :٢٦١/٢ .
١٩. ينظر : تاريخ الإسلام :٧٣/٥١، والوافي بالوفيات :٢١٢/١٢، وبغية الوعاة :٥٣٢/١
٢٠. ينظر : تلخيص مجمع الآداب : ٤/ق٢/١١٦٧ . هامش ٢ .
٢١. ينظر : بغية الوعاة :٥٣٢/١، وكشف الظنون :١٠٨٧/٢ .
٢٢. ينظر : هدية العارفين:٣١٣/١ .
٢٣. ينظر : بغية الوعاة :٥٣٢/١، وهدية العارفين:٣١٣/١ .
٢٤. ينظر : الوافي بالوفيات :٢١٤/٦ ، والمحصول في شرح الفصول :١٠/١ مقدمة المحقق.
٢٥. ينظر : كشف الظنون :١٥٧٣/٢ ،وهدية العارفين :٣١٣/١ .
٢٦. ينظر : بغية الوعاة: ٥٧٧/١ ، والأعلام :٢٣٤/٢ .
٢٧. ينظر : لسان العرب :٣٢٣/١٤ -٣٢٤ . مادة (رضي) .
٢٨. ينظر : المصدر نفسه :٣١٣/٧ . مادة (سخط).

٢٩. ينظر : اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن : ٤٠ .
٣٠. ينظر : الإيضاح في علل النحو :٨٤ -٨٥ ، وشرح التسهيل (ابن مالك) :١٦٢/١ ،وشرح الرضي على الكافية :٤٠١/٢ -٤٠٢ .
٣١. ينظر : المحصول في شرح الفصول : ٧٩٤/٢ – ٧٩٥ .
٣٢. المرتجل: ١٠٠ .
٣٣. ينظر : المحصول في شرح الفصول :٧٩٤/٢.
٣٤. شرح كتاب سيبويه (السيرافي) :٩٦/١ .
٣٥. ينظر : أسرار العربية :٣٠٢ .
٣٦. ترشيح العلل في شرح الجمل : ٣٣٣.
٣٧. ينظر : شرح المفصل : ٢٩٣/٢.
٣٨. ينظر : المقرب :٣٦٧/٢ .
٣٩. ينظر : شرح ابن الناظم :٣٥.
٤٠. ينظر : شرح المفصل :٢٩٣/٢ .
٤١. المحصول في شرح الفصول :٧٩٤/٢ .
٤٢. مجالس ثعلب : ٨٧/١.
٤٣. المحصول في شرح الفصول : ٧٩٤/٢ .
٤٤. المقتصد : ١٤٠/١ -١٤١ .
٤٥. المحصول في شرح الفصول : ٧٩٥/٢ .
٤٦. المصدر نفسه .
٤٧. معاني النحو : ٤١/١ -٤٢ .
٤٨. ينظر : الإنصاف : ٢٢٧/٢ .
٤٩. ينظر : المحصول في شرح الفصول : ٨١٦/٢ .
٥٠. الكتاب : ٣٩٠/٢ -٣٩١ .
٥١. ينظر : المقتضب : ١٠٣/٤ ، والأصول في النحو : ١٢٥/٢ ، وعلل النحو : ٥٧٠ -٥٧١ ، وشرح المقدمة المحسبة :١٥٩/١ ، واللباب :٤٩٦/١ ، والفصول الخمسون : ٢٣٠ .
٥٢. ينظر : الإنصاف : ٢٢٧/٢ .
٥٣. ينظر : الكتاب : ٣٩٢/٢ ، والكناش في النحو والتصريف :١٩٥/١.
٥٤. ينظر : الكتاب : ٢/ ٣٩٥ -٣٩٦ .
٥٥. ينظر : معاني القرآن :٣٤٨/١ ،خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه : ١٣٣.
٥٦. الكتاب : ٣٩٥/٢ -٣٩٦ .
٥٧. ينظر : معاني القرآن :٣٤٧/١ -٣٤٨ .
٥٨. ينظر رأيهم في : الجنى الداني : ٣٥١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد :١٢٢/١ .
٥٩. ينظر : التخمير : ٤٢٣/١ .
٦٠. ينظر : المحصول في شرح الفصول : ٨١٦/٢ .
٦١. سورة الأنفال : من الآية : ٣٢ .
٦٢. قرأ الأعمش و المطوعيّ بالرفع .ينظر :مختصر في شواذ (القراءات):٩٥ ،والمبهج في القراءات الثمان :٦٠٩/٢ .و قرأ الجمهور بالنصب .ينظر : المبهج في القراءات الثمان :٢/ ٦٠٩ ،والبحر المحيط :٤/ ٤٨٢ .
٦٣. معاني القرآن : ١/ ٤٠٩ .
٦٤. ينظر : مجالس ثعلب: ١/ ١٣٣ .
٦٥. ينظر : الإنصاف : ٢٢٧/٢ .
٦٦. الإيضاح في شرح المفصل : ٤٧١/١ .

٦٧. ينظر : المحصول في شرح الفصول : ٨١٦/٢ .
٦٨. ينظر : أمالي ابن الحاجب : ٨١١/٢ -٨١٢ .
٦٩. المحصول في شرح الفصول : ٢/ ٨١٦ -٨١٧ .
٧٠. ينظر : الكتاب : ٣٩٠/٢ -٣٩١ ، والإنصاف : ٢٢٧/٢ .
٧١. ينظر : الإنصاف : ٢٢٧/٢ ، وشرح الرضي على الكافية :٤٦٢/٢.
٧٢. المحصول في شرح الفصول : ٨١٧/٢ .
٧٣. ينظر : الكتاب : ٣/ ٢٨١ .
٧٤. شرح كتاب سيبويه (السيرافي) :٤٨/٤ .
٧٥. ينظر رأيه في : اللامات : ٤٨ .
٧٦. ينظر رأيه في : شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور) :١٣٥/٢ ،وشرح اللمحة البدرية:٣٧١/١.
٧٧. ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف :١١٠ ، والأصول في النحو :٢٦٢/٢ ، واللامات (الزجاجي) : ٤٨ ، وشرح كتاب سيبويه(السيرافي) :٤٨/٤ ، والصاحبي في فقه اللغة: ٦٣
٧٨. ينظر : شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور) :١٣٦/٢ ، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان :٤٤ -٤٥ .
٧٩. اللامات :٤٨ .
٨٠. المحصول في شرح الفصول : ٨٣٤/٢ .
٨١. المسائل العضديات : ١٦٨ .
٨٢. ينظر : البيان في شرح اللمع : ٥٨٧ ،وأسرار العربية : ٣٢٧ ، واللباب : ١١٥/٢ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي:٣١١/١،والجنى الداني:١٩٧،وأوضح المسالك:٦٧ -٦٨.
٨٣. المحصول في شرح الفصول : ٨٣٤/٢ .
٨٤. ينظر : المسائل العضديات : ١٦٨ ، وأسرار العربية : ٣٢٧ ، وشرح المفصل (ابن يعيش) :٣٧٤/٢ .
٨٥. ينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : ٣٧٤/٢.
٨٦. شرح الرضي على الكافية : ٣/ ١٧ .
٨٧. المحصول في شرح الفصول : ٢/ ٨٣٤ .
٨٨. المصدر نفسه : ٨٣٥/٢ .
٨٩. قرأ أعرابي بتخفيف اللام . قال أبو عمرو بن العلاء : سمعت أعرابياً يقول : "" الله الذي "" يخفف . ينظر : مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه: ١٩ -٢٠ ، وإعراب القراءات الشواذ (العكبري) : ٩٩/١ .
٩٠. سورة الفاتحة : من الآية : ٧ : ﭽ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭼ
٩١. ينظر : الجمل في النحو : ١٣٤ ، والمقتصد في شرح الإيضاح :٧٤٧/٢، والمحصول في شرح الفصول : ٩٤٣/٢ .
٩٢. الكتاب : ١٦٠/٢ .
٩٣. الجمل :١٣٤-١٣٥ ،وينظر : شرح التصريح: ٤٧٤/٢ .
٩٤. ينظر : المصادر أنفسها ،والمقتضب : ٥٦/٣، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٧٤٧/٢، والمقرب :٣٩٠ ، وشرح الكافية الشافية :٢٠٥/٢ ، وأوضح المسالك :٣٩٦ ، وهمع الهوامع :٥٠٢/٢.
٩٥. المحصول في شرح الفصول :٩٤٥/٢ .
٩٦. المقدمة الجزولية :١٨٠ .
٩٧. المحصول في شرح الفصول : ٩٤٥/٢ .
٩٨. شرح الرضي على الكافية :١٥٩/٣ .
٩٩. ينظر : شرح المفصل (ابن يعيش):٤١٠/٢ وما بعدها ، والمحصول في شرح الفصول :٢٥٧/١ .
١٠٠. ينظر رأيهم في : شرح المفصل (ابن يعيش):٢/ ٤١٤،والتوطئة :١٧٥ ،وشرح الرضي على الكافية :٥٥/٣.
١٠١. ينظر رأيه في : شرح كتاب سيبويه (السيرافي):٧١/١،وأمالي ابن الشجري :٦٥/٣ .
١٠٢. ينظر : المحصول في شرح الفصول :٢٥٧/١ .

١٠٣. البيت من الكامل ، وهو في ديوانه :٨٣، وروايته (يا شاة ما قنصٍ...) ، وينظر : خزانة الأدب :١٣٠/٦ .والشاهد فيه : زيادة (مَنْ) على رأي الكوفيين .
١٠٤. البيت من البسيط ، ولم أقف على قائله . ينظر : التوطئة: ١٧٥ ،وروي : إن الزبير ... ينظر : أمالي ابن الشجري: ٦٥/٣ . والشاهد فيه : زيادة (مَنْ) على رأي الكوفيين .
١٠٥. المحصول في شرح الفصول : ٢٥٨/١ ،وينظر رأيهم في : التوطئة : ١٧٥ ،وشرح الرضي :٥٥/٣ ، وهمع الهوامع :٣٠١/١.
١٠٦. ينظر : ارتشاف الضرب :١٠٣٤/٢ .
١٠٧. ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد: ١٦٤/١ .
١٠٨. ينظر : مغني اللبيب :٢٠٩/٤ -٢١٠ .
١٠٩. شرح كتاب سيبويه : ٧١/١ .
١١٠. ينظر : المحصول في شرح الفصول :٢٥٨/١ .
١١١. سورة النحل : من الآية : ٤٩ .
١١٢. ينظر : إصلاح الخلل : ٣٢١ .
١١٣. المحصول في شرح الفصول: ٢٥٩/١ ،وينظر : شرح التسهيل (ابن مالك) :٢١١/١
١١٤. ينظر : أمالي ابن الشجري: ٦٥/٣ .
١١٥. ينظر : مغني اللبيب : ٢١٢/٤ -٢١٣ .
١١٦. التوطئة :١٧٥ .
١١٧. ينظر : المحصول في شرح الفصول : ٧٦١/٢.
١١٨. ينظر : الكتاب :٢٧٢/٣ .
١١٩. المحصول في شرح الفصول :٢/ ٧٦١-٧٦٢ .
١٢٠. ينظر : شرح كتاب سيبويه :٦٣/١ .
١٢١. ينظر : التعليقة :٨٥/٣ .
١٢٢. ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح :١٠١٨/٢ .
١٢٣. ينظر : الإنصاف :١٠٠/٢ .
١٢٤. ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢٤٧/٢ .
١٢٥. ينظر : الكناش في النحو والتصريف :٢١٢/١ .
١٢٦. الخصائص : ٣٠٠/٢ .
١٢٧. ينظر : شرح المفصل : ٤٦/٣.
١٢٨. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٥٧١ ،وينظر :١١ .
١٢٩. شفاء العليل : ٩٠٧/٢ .
١٣٠. ينظر : همع الهوامع :١٠٠/١ -١٠٢.
١٣١. المحصول في شرح الفصول :٧٦٢/٢.
١٣٢. ينظر : المقدمة الجزولية : ٢٤٣.
١٣٣. المحصول في شرح الفصول :٧٦٢/٢.
١٣٤. شرح الكافية الشافية: ٤٥/٢ .
١٣٥. سورة المعراج : من الآية :١١.
١٣٦. قرأ نافع والكسائي وأبو جعفر بفتح الميم مع الإضافة ،وقرأ الباقون بكسرها . ينظر : السبعة في القراءات :٣٣٦ ، والتيسير في القراءات :١٢٥ ، والنشر في القراءات العشر: ٢٨٩/٢
١٣٧. ينظر : المحصول في شرح الفصول :٢٤٨/١ .
١٣٨. ينظر : الفصول الخمسون :١٦٦ .

١٣٩. البيت من الطويل ،وهو للنابغة الذبياني في ديوانه:٧٣،وينظر : الكتاب (سيبويه) :٣٣٠/٢ . والوازع مأخوذة من الوزع : كَفُّ النفس عن هواها . ينظر : لسان العرب :٣٩٠/٨ باب العين /فصل الواو. وروي عجزه : (وقلت ألما تصحُ والشيب وازعُ) . ينظر : شرح القصائد السبع الطوال (ابن الأنباري) :٣٤ .
١٤٠. ينظر : المحصول في شرح الفصول :٢٤٨/١ .
١٤١. البيت من الطويل،وهو لامرئ القيس في ديوانه :٢٧ ،وينظر :خزانة الأدب :٤٤٩/٣. والخدر معناه الهودج . ينظر : لسان العرب :٢٣١/٤ مادة خدر ، والشاهد فيه :بناء (يومَ) على الفتح لإضافته إلى دخلت.
١٤٢. ينظر : الإنصاف : ٢٤٦/١ وما بعدها .
١٤٣. الأصول في النحو :٢٧٥/١، وينظر :معاني القرآن (الفرّاء):٣٢٦/١ـ ٣٢٧ .
١٤٤. ينظر : شرح الرضي على الكافية :١٨١/٣ .
١٤٥. الفصول الخمسون :١٦٦ .
١٤٦. ينظر : المحصول في شرح الفصول : ٢٤٩/١ .
١٤٧. المصدر نفسه.
١٤٨. ينظر : المصدر نفسه .
١٤٩. سورة المائدة : من الآية : ١١٩ .
١٥٠. ينظر رأيهم في : معاني القرآن وإعرابه :٢٢٥/٢، وإعراب القرآن (النحاس) :٧٧/٥ ،ومشكل إعراب القرآن :٢٤٥/١،وائتلاف النصرة :٧٢ .
١٥١. ينظر : الكتاب :٣٣٠/٢ ،والمقتضب :٥٤/٢، ومعاني القرآن وإعرابه:٢٢٤/٢ ،والأصول في النحو :١١/٢، وأمالي ابن الشجري:٦٦/١ ،والتبيان في إعراب القرآن: ٤٧٧/١ .
١٥٢. ينظر : الإيضاح في علل النحو :٨٤، والمقتصد في شرح الإيضاح :١٣٢/١ .
١٥٣. المحصول في شرح الفصول :٢٥٢/١.
١٥٤. قواعد المطارحة :٥٠ .
١٥٥. ينظر : كتاب سيبويه: ١٦/١ ،والمقتضب :٢/٢ ،٨٠/٣ ، والأصول في النحو :١٤٥/٢ ، والتعليقة :٢١/١، وشرح عيون كتاب سيبويه :٢٩ -٣٠ ،والإيضاح في شرح المفصل :٤/٢-٥ .
١٥٦. ينظر : المحصول في شرح الفصول : ٢٧١/١ .
١٥٧. قواعد المطارحة : ٥٠ .
١٥٨. البيتان من الرجز ،ولم أقف على قائلهما ،وهما بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه (السيرافي) :٧٨/١ ، وقواعد المطارحة:٥١.
١٥٩. ينظر : المحصول في شرح الفصول :٢٧١/١ ،وينظر رأيه في : شرح اللمع (الباقولي) :٧١ ، وشرح ألفية ابن معط (القواس): ٣٠٨/١ -٣٠٩ .
١٦٠. ينظر : شرح اللمع (الباقولي) :٧١.
١٦١. شرح كتاب سيبويه : ٧٨/١ .
١٦٢. ينظر : المحصول في شرح الفصول :٢٧٢/١ ، وهو رأيه في : شرح ألفية ابن معطٍ(القواس) :٣٠٩/١.
١٦٣. ينظر : المقتصد في شرح الايضاح :٢/ ٩٨٦ .
١٦٤. المحصول في شرح الفصول :٢٧٢/١ .
١٦٥. شرح اللمع :٧١ .
١٦٦. شرح ألفية ابن معطٍ :٣٠٨/١ -٣٠٩ .
١٦٧. في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٣٤ .
١٦٨. المقتصد في شرح الإيضاح :١٧٦/١ .
١٦٩. ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٨٤ -٨٥ .
١٧٠. ينظر : الإنصاف : ٩٠/٢ ،وشرح المفصل (ابن يعيش) :٢٩٤/٤، ونظرية الأصل والفرع في النحو العربي :٨٥ .

١٧١. ينظر : المصادر أنفسها .
١٧٢. الكتاب :١٧/١ .
١٧٣. ينظر: المقتضب : ٣/٢، وشرح كتاب سيبويه(السيرافي) :٨٥/١ -٨٦، واللمع :١٨ ،وكشف المشكل:٢٣٩/١ ، وشرح جمل الزجاجي(ابن عصفور):٣٣٥/٢ .
١٧٤. اللمع :١٧ -١٨ ، وينظر : كشف المشكل في النحو :٢٣٩/١ ،وشرح ابن عقيل :٤٣/١ .
١٧٥. الفصول الخمسون :١٦٩ .
١٧٦. المحصول في شرح الفصول :٢٧٧/١ .
١٧٧. الإيضاح في شرح المفصل :٤٦/٢ .
١٧٨. الربعي : هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي النحوي ، من أئمة النحو، أخذ عن السيرافي ،وأبي علي الفارسي ،له شرح على كتاب الإيضاح ،وشرح كتاب الجرمي ، وصنف كتاباً في النحو سمّاه(البديع) ،توفي سنة(٤٢٠هـ) . ينظر ترجمته في : نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٢٤٩/١ ، ووفيات الأعيان :٣٣٦/٣ .
١٧٩. المحصول في شرح الفصول : ٢٧٧/١ -٢٧٨ .
١٨٠. البيتان من الرجز . ينظر :شرح ابن عقيل : ١/ ٣٩ .

المصادر والمراجع

١. ائتلاف النُصرة في اختلاف نحّاة الكوفة والبصرة ، عبد اللّطيف بن أبي بكر الشّرجي الزَّبيْدي(ت٨٠٢هـ)،تح: د. طارق الجّنابي،عالم الكتب ،بيروت ، ط٢ ،١٤٢٨ - ٢٠٠٧م.
٢. ارتشافُ الضَّرب من لسان العرب ،أبو حيَّان محمَّد بن يوسف الأندلسيّ (ت ٧٤٥ هـ) ، دراسة وتحقيق :د.رجب عثمان محمَّد ،مراجعة :د.رمضان عبد التّواب ، مكتبة الخانجيّ ،القاهرة ،ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٣. أسرار العربيَّة، أبو البركات عبد الرّحمن بن محمَّد بن عبيد الله الأنباريّ(ت ٥٧٧هـ) ، تح: د. فخر صالح قداره ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م .
٤. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ،عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت ٧٤٣ هـ) ،تح : د. عبد المجيد ديّاب ،شركة الطباعة العربيَّة السعوديّة ،ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزّجّاجيّ، أبو محمَّد عبد الله بن محمَّد ابن السَّيِّد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) ،تح :د. حمزة عبد الله النّشتريّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
٥. الأصول في النّحو،أبو بكر محمَّد بن سهل بن السّرّاج النّحويّ (ت٣١٦هـ) تح: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة،بيروت،ط٣، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
٦. اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن،دراسة ونقد،د.إيمان حسين السيد ، دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث ،دبي ،ط ١ ،١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٧م .